CD/645 *
3 December 1985
ARABIC
Original: ENGLISH/RUSSIAN

مؤتمر نزع السلاح

رساله موجهة في ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ وموجهه من الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبيه الى رئيس مؤتمر نزع السلاح تحيل بها نص الاعلان الصادر عن الدول الأعضاء في منظمه معاهده وارسو والمعتمد في اجتماع اللجنه الاستشاريه السياسيه المعقود بصوفيا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥

أتشرف بأن أبعث اليكم رفق هذا نص الاعلان الذي اعتمده كبار ممثلي كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكيه السوفياتيه ، وجمهوريه بلغاريا الشعبيه ، وجمهوريه بولندا الشعبيه ، وجمهوريه تشيكوسلوفاكيا الاشتراكيه ، والجمهوريه الديمقراطيه الألمانيه ، وجمهوريه رومانيا الاشتراكيه وجمهوريه هنغاريا الشعبيه ، في اجتماع اللجنه الاستشاريه السياسيه لمنظمه معاهده وارسو المعقود بصوفيا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .

وأرجو منكم تعميم نص هذه الرساله ونص الاعلان بوصفهما وثيقه رسميه من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

(التوقيع) فاسيليس بيلالوف

السفير
والممثل الدائم

* أعيد اصدارها لأسباب فنية .

المرفـــق

اعلان صادر في ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ في صوفيا ، عن اللجنة الاستشارية السياسيـــة لمنظمة معاهدة وارســـو

عقدت اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو اجتماعا في صوفيا في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ ، حضره كبار ممثلي كل من اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولنـــدا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانيـــة ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، حيث استعرضوا الحالة في اوروبا ، وتبادلوا الآراء بشأن القضايا الرئيسية للعلاقات الدولية ، ككل ، مولين اهتماما رئيسيا للمهام العاجلة للكفاح في سبيل درء الخطر النووي وتعزيز السلم . كما أجريـت مناقشة مثمرة للقضايا الهامة المتصلة بزيادة تنمية التعاون فيما بين الدول الأطراف فـــي معاهدة وارسو .

وادراكا من المشتركين في الاجتماع لمسؤولياتهم تجاه شعوبهم وتجاه البشريـة بالنسبة لمستقبل السلم في اوروبا وفي بقية العالم ، واسترشادا منهم برغبتهم في تحسين العلاقات الدولية المتدهورة بصورة مفزعة ، فانهم يعلنون ، مما يلي :

أولا

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا حادا في التوتر الدولي . كما ان العالم قد ازداد دنوا من النقطة التي يمكن ، اذا تخطاها ، ان يفقد السيطرة على سيـــــر الأحداث .

ان الخط البياني لسباق التسلح يصعد بصورة جادة . اذ ان قيام الولايات المتحدة بنشر قذائفها النووية المتوسطة المدى في عدد من بلدان اوروبا الغربيـــة الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي قد أوجد حالة خطيرة جديدة في القارة ، كما أرغم الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الاشتراكية الأخرى على اتخاذ تدابير مضادة .

وان خطر انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي مدعاة للقلق البالغ ، حيث انه سيؤدي الى زعزعة استقرار الوضع الاستراتيجي العام ، كما أنه سيحيل الفضاء الخارجي الى مصدر جديد لخطر يهدد بقاء البشرية .

ان أسباب تصاعد حدة التوتر وتفاقم خطر الحرب انما تكمن في سياسة الامبريالية ، وخصوصا السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ، التي لا تخفي نواياها الرامية الى تحقيق تفوق عسكري من أجل املاء ارادتها على سائر الشعوب والدول .

ان الدول الأطراف في معاهدة وارسو لن تضحي ، بأي حال من الأحوال ، بأمن شعوبها . فهي لا تسعى الى تحقيق تفوق عسكري ، ولكنها لا تسمح بتحقيق تفوق عسكري طيها . كذلك ، فانها تعارض بشدة سباق التسلح وتصعيده ، وتؤيد مبدأ ضمان تحقيق توازن في القوى عند أدنى مستوى ممكن .

ان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التي تتبعها الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، قد كان ، ولا يزال ، درء خطر نشوء حرب نووية ، وتخفيض مستوى المواجهة العسكرية ، وتنمية العلاقات الدولية ، انطلاقا من روح التعايش السلمي والانفراج . كما أن هذه الدول تسترشد بمبدأ ضرورة عدم اقحام الاختلافات العقائدية في العلاقات الدولية والتسبب ، من ثم ، في تقويض استقرارها ؛ كما انها تسترشد بمبدأ أن التعاون البناء بين جميع الدول والقوى الساعية الى تطبيع الوضع الدولي انما هو أمر ضروري في وقتنا هذا أكثر من أي وقت مضى . وهذا ما تستهدفه المجموعة الواسعة النطاق من الاقتراحات التي قدمتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو وغيرها من البلدان المحبة للسلم . فالحوار السياسي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، البيانات الواردة من الدوائر ذات العقلية الواقعية ، وأنشطة الحركات المناهضة للحرب ، وأنشطة جميع قوى السلم ، انما تظهر جميعا ان من الممكن تماما العودة الى الانفراج وتحقيقه في جميع ميادين العلاقات الدولية ، وان من الممكن تماما التحول الى تحقيق أمن وتعاون مستقرين .

ولتحقيق مثل هذا التحول لابد من وضع حد لسياسة القوة والمواجهة . كما يجب على جميع الدول ان تلتزم التزاما تاما بمبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، واحترام حرمة الحدود والسلامة الاقليمية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، وغيرها من القواعد المعترف بها عالميا في العلاقات الدولية . كذلك ، فان الحملات الافترائية التي تعطي صورة مشوهة عن الحالة في هذا البلد أو ذاك أو عن سياساته ، هي حملات مرفوضة أيضا . كما أنه ما من مبرر على الاطلاق للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والشعوب الأخرى ، واتباع الارهاب كسياسة رسمية للدولة . ولا ينبغي لأحد أن ينتهك الحق السيادي لأي دولة في أن تحيا وتعمل في ظل النظام الاجتماعي - السياسي الذي اختارته بمحض ارادتها .

ان تحسين العلاقات الدولية يتطلب اتباع نهج سياسي جديد قادر على التعامل مع واقع عالم اليوم ، وعلى تحقيق ضبط النفس المتبادل . ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة ترمي الى وقف سباق التسلح ومنع انتقاله الى الفضاء الخارجي ، والى تحقيق تخفيض حاد في الأسلحة ، ولاسيما الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، نود المشتركون بالأهمية الكبيرة للمحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جنيف بشأن مجموعة القضايا المتصلة بالأسلحة الفضائية والأسلحة النووية ، الاستراتيجية منها والمتوسطة المدى . وقد أعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم للموقف البناء للاتحاد السوفياتي ، الذى يرمي الى النجاح العملي في مهمة منع انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وانبائه على ظهر الأرض ؛ كما أعربوا عن تأييدهم للمبادرة الجديدة الهامة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ، الا وهي الاقتراح الداعي الى قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بالتوصل الى اتفاق بشأن فرض حظر شامل على الأسلحة الفضائية الهجومية ، وبشأن تحقيق تخفيض جذرى حقيقي ، بنسبة ٥٠ في المائة ، في الأسلحة النووية القادرة على الوصول الى أراضي الجانب الاخر.

وان قادة الدول الاشتراكية المتحالفة يرون ان مؤتمر القمة المرتقب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يجب ان يسهم في تخفيف حدة التوترات الخطيرة الراهنة في العالم ، وفي التقليل من خطر نشوب حرب ، وفي التوصل الى حلول مقبولة من الطرفين ترمي الى وقف سباق التسلح واحراز تقدم فعلي نحو تحقيق نزع السلاح .

ثانيـــــا

ان وقف الحسار الخطير الراهن للاحداث ، وتخفيض مستوى المواجهة العسكريـــة في اوروبا ، هما المحور الرئيسي للجهود الرامية الى درء الخطر النووى . ولا يمكن للامـــن الاوروبي ، شأنه في ذلك شان الأمن الدولي بوجه عام ، ان يصان بالوسائل العسكريـــة او بقوة السلاح . ولا يمكن اقرار سلم دائم في القارة الا عن طريق الانفراج ونزع الســـلاح ، وبناء الثقة ، وتنمية التعاون الدولي .

ومن الضرورى وقف نشر المزيد من الأسلحة النووية في القارة ، والشروع في تخفيضهـا. كما ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تؤيد ، بكل ما لديها من تصميم ، اخلاء اوروبـــا تماما من الاسلحة النووية ، المتوسطة المدى والتعبوية .

وان من الخطوات الهامة في هذا الاتجاه ، والتي من شأنها تيسير التوصل الـــى اجراء تخفيض عاجل ومتبادل للأسلحة النووية المتوسطة المدى في اوروبا ، التمكن من ابـــرام اتفاق منفصل في هذا الشأن ، دون ربط هذه المسألة ربطا مباشرا بمسألة الأسلحة الفضائيـة والاستراتيجية .

ومما له اهمية قصوى في هذا الصدد ما اتخذه الاتحاد السوفياتي ، من جانـــب واحد ، من اجراءات اظهار حسن النية ، مثل وقف نشر القذائف السوفياتية المتوسطة المـدى في اوروبا ، وكذلك قيام الجانب السوفياتي بالغاء المهام القتالية لمجموعة صواريخ SS-20 التـي كانت قد نشرت حديثة اضافية في الجزء الاوروبي من الاتحاد السوفياتي ردا على نشر الولايـات المتحدة لقذائفها المتوسطة المدى في اوروبا .

وفي هذه المرحلة ، فان من الاهمية القصوى لجميع دول القارة ، ولا سيما بلـــدان حلف شمال الأطلسي وبلدان معاهدة وارسو ، ان تسهم بصورة نشطة في الجهود الراميـــة الى تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في اوروبا ، والى انجاح المفاوضات المتعلقـــة بهذه القضايا ، والى درء خطر نشوب حرب نووية . وان جانبا كبيرا من المسؤولية عن مستقبـل السلم الاوروبي والعالمي انما يقع على عاتق الدول التي يجرى في اراضيها ، او يعتزم ان يجرى في اراضيها ، نشر القذائف النووية المتوسطة المدى .

وقد اعرب في الاجتماع عن التأييد التام للمبادرات المتعلقة بانشاء مناطق خالية مـن الأسلحة النووية في انحاء شتى من القارة الاوروبية ، ولا سيما في شمال اوروبا وشبه جزيـــرة البلقان ، والمتعلقة كذلك بانشاء ممر خال من الاسلحة النووية على طول الخط الفاصل بيـــن بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي وبلدان معاهدة وارسو في وسط اوروبا .

وتشير الدول الممثلة في الاجتماع الى اقتراحاتها الموجهة الى الدول الاعضاء في منطقة حلف شمال الاطلسي ، وما زالت سارية ، ومن اجل عقد محادثات مباشرة بشأن ما يلي :

- ابرام معاهدة بشأن الامتناع المتبادل عن استعمال القوة المسلحة ، وصيانة العلاقات السلمية بين الدول الاطراف في معاهدة وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وان يكون باب التوقيع على هذه المعاهدة مفتوحا امام جميع البلدان الاوروبية وسائر البلدان التي يهمها الأمر ؛
- عدم زيادة النفقات العسكرية وتخفيض هذه النفقات ؛
- اخلاء اوروبا من الاسلحة الكيميائية .

وتؤيد الدول الممثلة في الاجتماع الجهود التي تبذلها حكومتا الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من اجل انشاء منطقة خالية من الاسلحة الكيمياء في وسط اوروبا .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تدعو الى التعجيل بالتوصل الى اتفاق في محادثات فيينا المتعلقة بالتخفيض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة في وسط اوروبا ؛ وتقترح البدء بتخفيض القوات التابعة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

وتدعو الى قيام الطرفين في المستقبل القريب جدا ، في مؤتمر ستوكهولم ، بوضع تدابير تكميلية رئيسية متبادلة ، ذات طابع سياسي وعسكري معا ، ترمي الى بناء الثقة وتعزيز الامن في اوروبا .

ان تعزيز التعاون الاوروبي ، وكذلك الروابط التجارية - الاقتصادية بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، من شأنه ان يتحقق عن طريق اقامة علاقات تجارية مباشرة بين المنظمتين ، وعن طريق اجراء اتصالات متبادلة بشأن قضايا محددة .

ان النداءات الداعية الى تعديل حدود الدول الاوروبية او نظمها الاجتماعية - الاقتصادية انما تتعارض مع بناء الثقة وتعزيز التفاهم المتبادل ، ومع علاقات حسن الجوار في اوروبا . اذ ان الحدود التي اقيمت في فترة ما بعد الحرب في اوروبا ذات حرمة . كما ان اية محاولة لانتهاك تلك الحدود ، بطريق مباشر او غير مباشر ، من شأنها ان تقوض دعائم البنيان السلمي في اوروبا وتعرض سلم وامن الشعوب للخطر . اذ ان احترام الحقائق الاقليمية - السياسية الراهنة انما يمثل متطلبا اساسيا للعلاقات الطبيعية بين الدول الاوروبية .

وفي هذا الصدد ، اشير الى خطر احياء القوات الانتقامية ، ولا سيما في جمهورية المانيا الاتحادية. اذ ان تشجيع النزعة الانتقامية ، من جانب الدوائر الرسمية وغير الرسمية اينما كانت ، يتعارض مع مصالح ضمان تحقيق السلم والانفراج والتعاون في القارة ، كما انه يتعارض مع احكام المعاهدات والاتفاقات المبرمة في السبعينات ،ومع احكام وثيقة هلسنكي الختامية.

وأكد المشتركون على الاهمية الكبيرة لمؤتمر زعماء الدول الاوروبية والولايات المتحدة وكندا الذى عقد منذ عشر سنوات، والذى اقر اهم المبادئ والاحكام التي ينبغي ان يقوم على اساسها الامن والتعاون في اوروبا . وكان ذلك المؤتمر صورة مقنعة للسياسة الواقعية وحسن النوايا والاستعداد لمراعاة المصالح المشروعة لكل بلد . وقد اجتازت الوثيقة الختامية للمؤتمر ، المفعمة بروح الانفراج ، امتحان الزمن ؛ وهي ما زالت ، كما تبين في الاجتماع الاخير لوزراء الخارجية في هلسنكي ، تمثل برنامجا طويل الاجل للتعاون الاوروبي .

وفي هذه المرحلة ، فان من الاهمية الحيوية تكثيف الحوار السياسي بين البلدان الاوروبية ، على هذا الاساس، في شتى الاشكال وعلى مختلف المستويات، حرصا على تحسين المناخ العام في القارة وتعزيز الثقة المتبادلة. واعربت الدول الممثلة في هذا الاجتماع عن استعدادها للبحث عن اشكال جديدة من التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني مع بلدان اوروبا الغربية على اساس من المساواة والمنفعة المتبادلة. كما ان هذه الدول عازمة على تعزيز التعاون في ميادين حماية البيئة ، والثقافة ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، وغيرها من الميادين. وما برحت هذه الدول تؤيد تعزيز وحماية حقوق الانسان في جميع الميادين ، مع الاخذ مراعاة الواجبة لسيادة الدول .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو ستواصل المشاركة ، على نحو بناء ، في اعمال المحافل الاوروبية ، بما في ذلك المحفل الثقافي المعقود حاليا في بودابست . وتعتزم هذه الدول مواصلة جهودها الرامية الى احراز تقدم مستمر ومتزن في العملية المتعددة الاطراف التي بدأت في هلسنكي . وترى هذه الدول انه ينبغي للاجتماع المقبل للدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، الذى سيعقد في فيينا في عام ١٩٨٦ ، ان يؤدى دورا رئيسيا في هذا الصدد .

وما برحت الدول الممثلة في هذا الاجتماع تدعو الى تنفيذ جميع مبادئ واحكام وثيقة هلسنكي الختامية من قبل كافة البلدان الموقعة عليها ، اذ ان تنمية العلاقات بين الدول على هذا الاساس من شأنها ان تساعد على جعل اوروبا قارة للسلم الدائم والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة .

ثالثـــا

ان المهمة الرئيسية ، في وقتنا هذا ، هي وقف سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، والمضي نحو تحقيق نزع السلاح .

ان تنفيذ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لعدد من التدابير ذات الأولوية سيكون بمثابة اسهام عملي رئيسي في تنفيذ هذه المهمة . وهذا يعني ، في القام الاول ، وقف جميع الأعمال المتعلقة بتطوير واختبار ونشر الأسلحة الفضائية الهجومية ، بما في ذلك النظم المضادة للقواذف الاستراتيجية ؛ وتجميد الأسلحة النووية الحالية عند المستويات الكمية الراهنة مع الحدّ ، الى أقصى درجة ممكنة ، من تطويرها ، وكذلك مع وقف استحداث واختبار ونشر أشكال وأنواع جديدة من تلك الأسلحة ؛ ووقف نشر القذائف المتوسطة المدى في أوروبا . ويمكن لهذه الخطوات أن تتخذ حتى قبل التوصل الى اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن كامل مجموعة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والأسلحة الفضائية .

ان تحقيق وقف سباق التسلح النووي يقتضي ، بصورة عاجلة ، اتخاذ اجراء يتمثل في فرض حظر على جميع التفجيرات النووية . وقد أعرب الاجتماع عن تأييده لما أعلنه الاتحاد السوفياتي من وقف تلك التفجيرات من جانب واحد . ويبقى الآن أن تقوم الولايات المتحدة ، قبل غيرها ، بفعلها .

ويمكن تحقيق هذا الغرض نفسه بأن يأخذ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على نفسيهما التزاما بالامتناع عن نشر الأسلحة النووية في أراضي الدول التي تخلو من تلك الأسلحة ، وبالامتناع كذلك عن زيادة ترسانات الأسلحة النووية ، أو الاستعاضة عنها بترسانات جديدة في البلدان التي نشرت فيها تلك الأسلحة بالفعل .

كما يمكن لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة أن يكونا قدوة حسنة بوضعهما حد لسباق التسلح غير النووي .

ويقترح المشتركون في الاجتماع أن يأخذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة على نفسيهما التزاما بعدم استحداث وصنع أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية ، التي تماثل في قوتها التدميرية أسلحة التدمير الشامل .

كما انهم يقترحون تجميد عدد القوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، بما في ذلك القوات المسلحة المتمركزة خارج أراضيها الوطنية عند مستوى ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

ان الاستناع ، بصورة متبادلة ،عن زيادة الميزانيات العسكرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، اعتبارا من السنة المالية القادمة ، سيكون بمثابة اجراء فعال للحد من سباق التسلح في جميع جوانبه .

وأعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم للاقتراح الجديد المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن " التعاون الدولي في استغلال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في ظروف عدم تسليحه " ، والمعروض على الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه . اذ ان تنفيذ هذه المبادرة الهامة من شأنه ان يحمي البشرية ، بصورة فعالة ، ضد الآثار الخطيرة جدا لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وأن يحقق ، من خلال الجهود المنسقة ، دفعة قوية نحو قمم جديدة في تطوير العلم والتكنولوجيا لصالح الشعوب كافة .

وقد أعلنت الدول المشتركة في الاجتماع ، انطلاقا من مناصرتها الشديدة للقضاء العام والكامل على الأسلحة النووية ، استمرار سريان اقتراحاتها السابقة الداعية الى تعهد جميع الدول النووية بعدم البدء باستعمال تلك الأسلحة ، والداعية الى فرض حظر شامل على التجارب النووية ، والى منع انتشار المزيد من الأسلحة النووية في أى شكل من أشكالها .

وتؤمن الدول المشتركة في الاجتماع بأن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ،أو التي لا توجد في أراضيها أسلحة نووية ، يحق لها تماما أن تحصل على ضمانات قانونية دولية قوية بأن تلك الأسلحة لن تستعمل ضدها .

وفي ظل الأوضاع الراهنة ، ازدادت أهمية والحاح الهدف المتمثل في فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك الانواع الثنائية العنصر الشديدة الخطورة ، والقضاء عليها . ومن الممكن تماما تحقيق هذا الهدف شاملا يمكن حل مشكلة مراقبة مراعاة الاتفاق الدولي المعني ، وذلك شريطة القيام ، بصورة متبادلة ، باظهار الواقعية وحسن النوايا . كذلك ، يرى المشتركون في الاجتماع أن ابرام اتفاق دولي بشأن عدم انتشار الأسلحة الكيميائية انما من شأنه الاسهام في الجهود المشتركة الرامية الى فرض حظر شامل على تلك الأسلحة ؛ كما أنها على استعداد للاشتراك في صياغة مثل هذا الاتفاق .

ان الدول الممثلة في الاجتماع تدعو من جديد الى اجراء مفاوضات محددة بغية التوصل الى اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها ، سواء على الصعيد العالمي أو الاقليمي ، وكذلك بشأن كبح سباق التسلح البحرى .

كما تؤكد هذه الدول موقفها الراسخ ازاء مسألة بذل جهود جديدة ،على الصعيد الدولي ، من أجل ازالة القواعد العسكرية الأجنبية وانسحاب جميع القوات من الاراضي الاجنبية .

وترى الدول المشتركة في الاجتماع أن من الضروري زيادة فعالية المحافل المتعددة الأطراف القائمة ، أي مؤتمر جنيف المعني بنزع السلاح ، ومؤتمر استوكهلم ، وحادثات فيينا . كما ان من الضروري البدء في اجراء مناقشات مثمرة للمسائل المتصلة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وهي المسائل التي لا تشملها المفاوضات حاليا . وأي من نوع من السلاح الا وهذه الدول على استعداد للحد منه ، أو تخفيضه ، أو صحبه من الترسانات وتدميره بمقتضى اتفاق مع الدول الأخرى ، في ظل الالتزام بمبادئ المساواة والأمن المتكافئ .

وقد حثت الدول الأطراف في معاهدة وارسو تنظر بعين الاهتمام البالغ الى جميع المبادرات البناءة المتصلة بمشاكل الحد من الأسلحة وتخفيضها . كما انها ستواصل ذلك في المستقبل .

ان الدول الاشتراكية المشاركة في الاجتماع تدعو الى زيادة الاسهام من جانب محفل تمثيلي كالأمم المتحدة في الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ان الأمم المتحدة ، التي أنشأتها منذ ٤٠ عاما دول التحالف المناهض للفاشية بغرض انقاذ الاجيال الحاضرة والمقبلة من ويلات الحرب وصيانة السلم والأمن ، قد اثبتت منظمة عالمية يتعين عليها ، بصورة كاملة ، أن تؤدي مهمتها المتمثلة في أن تكون مركزا لتنسيق أنشطة الدول سعيا لتجنب الحرب . كما ان الالتزام التام بالأهداف والمبادئ النبيلة المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة يمثل متطلبا أساسيا لحماية السلم .

رابعا

وأثناء تبادل الآراء حول القضايا الدولية الأخرى ، أكد كبار زعماء جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية الشعبية الهنغارية ، والجمهورية الشعبية المولندية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استعداد الدول الممثلة في الاجتماع للتعاون بصورة نشطة مع الأطراف المعنية من أجل تسوية المنازعات القائمة في أسرع وقت ممكن ، ومنع ظهور بؤر جديدة للتوتر في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق العالم الأخرى .

ان السلم لا يتجزأ ، وفي هذه الحالة الدولية المتوترة ، يهدد كل نزاع محلي بأن يتصاعد الى اشتباك على نطاق كبير بل وعالمي . ولهذا فمن الضروري أن توضع نهاية حاسمة لسياسة القوة الامبريالية ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ولأعمال العدوان ، وتسوية المنازعات والخلافات بين الدول بالوسائل السلمية ، واحترام حق كل دولة في تقرير مصيرها احتراما كاملا .

وتؤيد الدول الأطراف في معاهدة وارسو كفاح شعوب أمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال والتقدم الاقتصادي الاجتماعي . وقد أدانت الأعمال العدائية ضد نيكاراغوا التي تواجه تهديدا بالتدخل العسكري المباشر ، كما أعربت عن تضامنها مع ذلك البلد . وأكدت من جديد مساندتها لكوبا الاشتراكية التي لا تزال هدفا للتهديدات .

ويمكن ، بل ويجب أن تحل مشاكل أمريكا الوسطى دون تدخل خارجي وبالوسائل السياسية التي تستبعد التدخل والتخويف والضغط .

وأعرب المشتركون في المؤتمر عن ايمانهم الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط الا عن طريق الجهود الجماعية للأطراف المعنية على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وانشاء دولته المستقلة ، وتقديم ضمانات لحق جميع دول هذه المنطقة في الوجود المستقل وفي التنمية . وسوف يكون عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية هو السبيل العملي الذي ينبغي اتباعه . وسوف يؤدي تعزيز وحدة البلدان العربية والحركة الفلسطينية الى تسوية مشاكل الشرق الأوسط .

ان تسوية مشاكل لبنان الداخلية على أساس الوفاق الوطني فيما بين اللبنانيين

أنفسهم ، والمحافظة على سيادة هذا البلد وسلامته الاقليمية ، وانهاء الحرب بين ايران والعراق بأسرع طريقة ممكنة ، واستقرار الحالة في منطقة الخليج الفارسي سوف يخدم مصالح السلم في هذا الجزء من العالم .

وأكد الاجتماع ضرورة ايجاد تسوية سلمية عادلة لقضية قبرص عن طريق المفاوضات على أساس مقررات الأمم المتحدة في هذا الشأن ، مع مراعاة المصالح المشروعة للطائفتين والحفاظ على جمهورية قبرص كدولة مستقلة ذات سيادة وموحدة ، مع احترام سلامتها الاقليمية ووضعها كدولة من دول عدم الانحياز .

ويؤيد المشتركون في الاجتماع الجهود المبذولة للوصول الى حل سياسي في المفاوضات بين أفغانستان وباكستان ، عن طريق وساطة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة .

كما أعربوا عن تأييد جهود ومبادرات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتعزيز السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ، وتوحيد كوريا بصورة سلمية وديمقراطية .

ان تشجيع السلم والتعاون في آسيا وحوض المحيط الهادئ ، وتسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا بالوسائل السياسية ، وتعزيز الثقة والأمن في تلك المناطق هي أمور تنطوي على أهمية خاصة .

وان تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم ، وعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض هما من الأمور ذات الأهمية الملحّة .

وان جهود بلدان جنوب المحيط الهادئ لاقامة منطقة لا نووية تخدم مصالح الأمن العالمي .

وعند تحليل الحالة في الجنوب الافريقي ، جرى الاعراب عن التأييد للكفاح المتفاني الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في سبيل الحرية والاستقلال ، وشدد على ضرورة منح ناميبيا الاستقلال فورا . ويدين المشتركون بقوة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جمهورية جنوب افريقيا وعمليات القمع الجماعية التي تمارس ضد السكان الافريقيين المحليين ، ويصرون على ضرورة الكف عن تقديم الدعم الى نظام بريتوريا العنصري . ويطالبون بانهاء أعمال العدوان والتدخل العسكري وغيره من أشكال التدخل التي تقوم بها القوات الامبريالية ضد أنغولا والدول الأخرى في الجنوب الافريقي .

وتؤيد الدول الأطراف في معاهدة وارسو اقتراح جمهورية رومانيا الاشتراكية الداعي الى أن تعتمد الدورة الأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة نداء موجها الى الدول

المتنازعة من أجل ايقاف الأعمال المسلحة دون ابطاء ، وأن تبدأ في اجراء مفاوضات ، والى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تقوم بتسوية نزاعاتها وخلافاتها بالوسائل السياسية .

وأشير الى الدور المتنامي الذى تضطلع به حركة عدم الانحياز في الشؤون الدولية. وللبلدان الاشتراكية المثلة في الاجتماع ، مع احترامها التام لاستقلال الحركة وللمبادئ التي تقوم عليها ، مستعدة للاستمرار في تعاونها الفعال مع بلدان عدم الانحياز فيما تبذله من كفاح لازالة خطر الحرب ومن أجل نزع السلاح وتحقيق السلم وتخفيف حدة التوتر ، وفي كفاحها ضد الاستعمار الجديد والعنصرية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ، وفي العمل من أجل حل المشاكل الاقتصادية الدولية .

وهم يؤيدون بقوة اعادة العلاقات الدولية الى حالتها الطبيعية في ميدان الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا ، وازالة جميع أنواع العوائق المصطنعة والتقييدات التمييزية ، واعتماد تدابير لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية ، واعادة تشكيل هيكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية برمته على أساس عادل وديمقراطي ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والقضاء على التخلف .

وتتطلب مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية حلا عاجلا ، وهي واحدة من أخطر العواقب التي خلفها الاستعمار والاستعمار الجديد ، كما أنها أحد عوامل التعقيد في الحياة الدولية . وتدعو الدول الاشتراكية الى وضع نظام فيما يتعلق بالعملات والعلاقات المالية على الصعيد الدولي بحيث لا تصبح أداة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية . ويؤيد المشتركون في الاجتماع ، البدء في أسرع وقت ممكن ، في مفاوضات جدية داخل اطار الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الدول من أجل التوصل الى حل عالمي عادل للمشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية ، بما في ذلك مشكلة الدين الخارجي .

وترى الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن قضايا ضمان السلم والأمن الدولي ، ووقف سباق التسلح ، والمضي نحو نزع السلاح ، ترتبط ارتباطا وثيقا بحل المشاكل العالمية الأخرى التي تواجه البشرية : ألا وهي ضرورة التغلب على التخلف الاقتصادى ، والقضاء على الانتشار الواسع النطاق للجوع والفقر والأوبئة والأمية ، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية من الطاقة والمواد الخام والأغذية ، وحماية البيئة ، واقتحام المحيطات والبحار والفضاء الخارجي للأغراض السلمية .

ولا مناص من أن يؤدى العجز عن حل هذه المشاكل من خلال بذل الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي الى زيادة تفاقمها وظهور مصادر جديدة للتوتر الدولي . ومن الشروط التي لا بد منها من أجل حل هذه المشاكل بنجاح انهاء سباق التسلح ، واجراء تخفيضات كبيرة في النفقات العسكرية ، ولا سيما من جانب الدول الأكثر تسلحا ،

وتخصيص جزء من الأموال التي يتم توفيرها نتيجة لذلك لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

وبفضل الانجازات التي حققتها الثورة العلمية والتكنولوجية والاضفاء المستمر للطابع الدولي على الحياة الاقتصادية للجنس البشرى أصبح من الممكن تنفيذ برامج للبحث والتطوير على الصعيد الدولي ، واستحداث معدات وتقنيات جديدة قادرة على مضاعفة انتاجية العمل بشكل كبير . بيد أنه من المهم معرفة أوجه استخدام هذه البرامج .

والمشتركون في الاجتماع على اقتناع ، في الظروف الحالية ، بأن التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا ينبغي أن يقتصر على الأغراض السلمية وأن يأخذ طابعا عالميا . وسيكون في ذلك الضمان الأكيد بألا تتحول الانجازات الجديدة للعقل البشرى الى مثار للشقاق بين الأمم ، ولكن للاستفادة منها بشكل جماعي ولصالح الجميع . ويمكن لبرنامج عالمي مشترك في هذا المجال أن يخدم في تحقيق بعض الأهداف مثل استخدام الالكترونيات والانسان الآلي ، والتكنولوجيا الحيوية ، والفيزياء النووية وغيرها من الفروع الرئيسية الحديثة للعلم والتكنولوجيا في الاضطلاع بمهام تخص البشر على نطاق عالمي . وتعلن الدول المشتركة في الاجتماع أنها على استعداد للاسهام اسهاما كبيرا في وضع وتنفيذ هذا البرنامج .

خامسا

وفي الحالة الدولية الراهنة تولي بوجه خاص أهمية كبرة لتعزيز تضامن ووحدة البلدان الاشتراكية ، التي توحدها مصالحها وأهدافها الحيوية المشتركة المتمثلة في اقامة الاشتراكية والشيوعية ، ونظرتها الماركسية - اللينينية للعالم. وفي هذا الصدد أكد المشتركون في الاجتماع على الدور الذى يحظى بأهمية فريدة والذى يضطلع به التحالف العسكرى والسياسي المشكل بموجب معاهدة وارسو ، والذى ظل لمدة ٣٠ عاما ، حتى الآن ، حاميا يعول عليه للعمل السلمي البناء الذى تضطلع به الشعوب الشقيقة ، والذى يشكل عاملا هاما للحفاظ على السلم في أوروبا وفي العالم أجمع.

ان القرار الذى اتخذته الدول المتحالفة بالاجماع بتحديد صلاحية معاهدة وارسو لهو تعبير عن ارادتها التي لا تلين بتقوية أواصر الصداقة والتعاون فيما بينها وباتباع سبيل منسق في الشؤون الدولية من خلال الجهود المشتركة.

وستواصل الدول الأطراف في معاهدة وارسو، كعهدها، تنفيذ سياسة تعزيز فعالية التعاون المتبادل في كافة المجالات وعلى نحو مستمر على أساس التلاحم المتآلف بين مصالحها الوطنية والدولية. وهي تعتزم حشد جهودها بدرجة أكبر حتي من ذى قبل، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الدينامية في البلدان الشقيقة عن طريق دفع خطى التقدم التكنولوجي والعلمي وتحقيق المزيد من الرخاء لشعوبها. وتعلق هذه الدول أهمية كبيرة على تنفيذ تدابير توسيع التعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي بأقصى قدر ممكن من السرعة وعلى تشجيع التكامل الاقتصادى الاشتراكي الذى وضعت تفاصيله في اجتماع القمة الاقتصادى للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ولا سيما في المجالات ذات الأولوية.

وأعرب المشتركون في الاجتماع عن عزمهم على مواصلة توسيع نطاق تبادل الخبرة في ميدان البناء الاشتراكي والشيوعي وتقديم كل اسهام ممكن في تشجيع الاتصالات بين الأحزاب الشقيقة، والروابط بين الحكومات والبرلمانات والوزارات والادارات والمنظمات العامة والقوى العاملة. وهم يعتزمون توسيع التعاون في ميدان العلوم والثقافة والتعليم وتشجيع التوسع السياحي والاتصالات المحلية والتواصل بين المواطنين.

ان الدول الممثلة في هذا الاجتماع، اقتناعا منها بأن التفاعل بين البلدان الاشتراكية يتوافق مع مصالح كل منها ومصالح النظام الاشتراكي العالمي ككل، ستواصل تعزيز علاقات التعاون الشامل مع سائر الدول الاشتراكية. وهي تعلن في هذا الصدد انها على استعداد للتفاعل مع جمهورية الصين الشعبية في الكفاح من أجل السلم والاشتراكية وفي مناهضة الامبريالية.

وينوه المشتركون في الاجتماع الانتباه الى أن تقسيم أوروبا الى تكتلات عسكرية هو أمر لم تختره البلدان الاشتراكية على انه طالما بقيت الكتلة العسكرية المتمثلة في منظمة حلف شمال الاطلسي والخطر الذى يهدد سلم أوروبا والعالم، فان الدول الاشتراكية ستعمل على تقوية حلفها الدفاعي. وتؤكد هذه الدول في الوقت نفسه استعدادها لحل منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي في آن واحد، والقيام كخطوة أولى بحل منظماتها العسكرية.

وأكد المشتركون ،في اجتماعهم في صوفيا ،على المغزى العالمي والتاريخي لانتصار الدول الحية للسلم على الفاشية الهتلرية والعسكرية اليابانية ،هذا الانتصار الذي احتفلت بذكراه السنوية الاربعين على نطاق واسع شعوب العالم كافة .

وتظهر التجربة التاريخية انه لا توجد قوة قادرة على سحق ارادة الشعوب التي تحارب من أجل حريتها واستقلالها ،وأن أي محاولة للقضاء على النظام الاشتراكي مقضي عليها بالفشل ؛ وينبغي للشعوب أن تحذر مكائد الدوائر الامبريالية التي تدبر الخطط لاقامة هيمنة عالمية . وتؤكد دروس الحرب العالمية الثانية شيئا آخر أيضا وهو أن التعاون الوثيق بين الدول ،بما فيها الدول التي تنتمي الى نظم اجتماعية مختلفة ،في الكفاح ضد العدوان والحرب ،وفي سبيل السلم والأمن العالمي ،أمر لازم وممكن . ويجب علينا أن نحارب من أجل تحقيق ذلك قبل فوات الاوان ،قبل أن تبدأ القنابل في الانهمار علينا وقبل أن يبدأ اطلاق القذائف .

وتوجه الدول الأطراف في حلف وارسو نداء الى حكومات وشعوب جميع البلدان في اوربا وسائر القارات للانضمام الى جهود الكفاح ضد خطر الدمار العام الذي يهدد بشر البشرية ،ولتسوية جميع القضايا الدولية ،حتى أكثرها حدة وتعقدا ،بالوسائل السياسية عن طريق المفاوضات والحوار البناء وعلى أساس احترام المصالح المشروعة للأطراف كافة . ولا ينبغي للخلافات في النظرة العالمية للقناعات السياسية وغيرها من القناعات أن تكون عقبة أمام تحقيق ذلك . وتستطيع قوى السلم ،اذا اجتمعت كلمتها ونشطت ،أن تحول دون وقوع كارثة نووية وأن تكفل الحق الأسمى للأمم ،الحق في العيش في سلم وفي النماء المستقل والحر .

من جمهورية بلغاريا الشعبية : (توقيع) تودور زيفكوف
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري
رئيس مجلس الدولة بجمهورية بلغاريا الشعبية

من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية : (توقيع) غوستاف هوساك
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا
رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية : (توقيع) بريخ هوينكر
الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في المانيا ،
رئيس محلس الدورة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية

عن الجمهورية الهنغارية الشعبية : (توقيع) جانوس كادار
الامين العام لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري

عن الجمهورية البولندية الشعبية : (توقيع) وجويتش ياروزلسكي
الأمين العام للجنة المركزية لحزب العمال المتحدين البولندي ،
رئيس مجلس وزراء الجمهورية البولندية الشعبية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية : (توقيع) نيكولاى تشاوتشيسكو
الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني
رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :(توقيع) م. س. غورباتشيف
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي